

السودان

ظل السودان مسرحاً لانتهاكات واسعة، نتيجة لاتساع نطاق النزاعات المسلحة من جهة، واستمرار الممارسات المنهجية من قبل نظام البشير في قمع معارضييه، حتى بعد استقلال جنوب السودان. من جهة أخرى فقد انحاز الجنوبيون بأغليبيتهم الساحقة خلال الاستفتاء على حق تقرير المصير في مطلع عام 2011 إلى الانفصال، وإقامة دولتهم المستقلة، ليتأكد إخفاق نظام البشير في جعل الوحدة جاذبة للجنوبيين.

ورغم التزام حكومة الخرطوم بنتائج الاستفتاء، فإن تعثر المفاوضات بين حكومة الخرطوم وحكومة جنوب السودان، وعلى الأخص بشأن المناطق الحدودية المتنازع عليها، قد أفضى إلى اندلاع صراعات مسلحة جديدة في جنوب كردفان وجنوب النيل الأزرق، في الوقت الذي تستمر فيه الهجمات المسلحة من جانب حكومة الخرطوم في إقليم دارفور.

وسجلت التقارير نزوح ما يزيد على 350 ألفاً من سكان المناطق المتضررة من هذه الصراعات، كما سجلت ارتكاب القوات المسلحة التابعة لحكومة الخرطوم والمليشيات الموالية لها انتهاكات، ترقى لأن تشكل جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية وبخاصة في جنوب كردفان، وقد شملت هذه الجرائم قصف المناطق المأهولة بالمدنيين وامتداد القصف إلى معسكرات النازحين، فضلاً عن جرائم قتل خارج نطاق القانون بحق الأشخاص المشتبه في انتمائهم للحركة الشعبية لتحرير السودان/شمال. كما تم إحراق وتدمير ونهب عدد من الكنائس، وسجلت حالات لاغتصاب النساء، ومنعت سلطات الخرطوم دخول مواد الإغاثة والمؤسسات الدولية لجنوب كردفان.

وقد شهد العام الحالي تزايد استخدام القوة المفرطة في قمع الاحتجاجات السلمية، وبخاصة تلك التي حاولت أن تستلهم الثورة الشعبية في تونس ومصر، واقترن قمع الاحتجاجات باتساع نطاق الاعتقال وممارسة التعذيب والاعتداءات البدنية، ووصل الأمر حد الاعتداء الجنسي على الناشطات السياسيات والحقوقيات.

اتسم أيضاً عام 2011 بالهجوم واسع النطاق على حريات التعبير والصحافة، من خلال التوقيف والاعتقال، والاعتداء على الصحفيين، وحظر توزيع بعض الصحف، ومصادرة بعضها الآخر أو إغلاقها. كما تواصلت الملاحقات بحق عشرات من رموز أحزاب المعارضة، وازدادت حدة

المصادمات مع أعضاء الحركة الشعبية لتحرير السودان/شمال، التي ينظر إليها باعتبارها موالية أو امتدادا للحركة الشعبية لتحرير السودان، التي باتت الحزب الحاكم لدولة الجنوب المستقلة. وعلاوة على ذلك ظل المدافعون عن حقوق الإنسان هدفا للاعتقال والملاحقات القضائية في مناسبات عدة.

قمع الاحتجاج السياسي والتجمعات السلمية:

استخدمت السلطات القوة على نحو متزايد لتقويض فعاليات الاحتجاج السياسي السلمي. كانت البداية في 30 يناير 2011 -استلهاما لتجربتي الانتفاضة الشعبية في مصر وتونس- حيث تجمع آلاف الطلاب السودانيين ومناصريهم في العاصمة وعدد من المدن الأخرى الشمالية، مطالبين بإنهاء حكم حزب المؤتمر الوطني، وإلغاء زيادات في الأسعار فرضتها الحكومة حينذاك.

وقد جرى اعتقال أكثر من 100 شخص بينهم 9 صحفيين، تعرض بعضهم للضرب وسوء المعاملة؛ وتوفي أحد الطلاب متأثرا بجراحه. وقد أطلق سراح 80 معتقلا بعد ساعات من إلقاء القبض عليهم¹. وفي 10 فبراير قمعت قوات الأمن مظاهرة لأمهات وأسر المعتقلين، واختطفت بعض النساء منها، ثم أخلت سبيلهن لاحقا في أماكن متفرقة².

وفي مسيرات لاحقة في فبراير ومايو، تعرضت النساء المحتجات للضرب والسباب والتحرش الجنسي، ومصادرة اللافتات التي رفعنها³.

وقد طوقت أجهزة الأمن في 28 فبراير 2011 مقر حزب المؤتمر الشعبي، حيث شهد اعتصاما لأسر المعتقلين، عرض خلاله تحالف قوى المعارضة لشهادة صفية إسحق -الناشطة بالحركة المعروفة باسم "قرفنا"- حول واقعة اختطافها، واغتصابها من قبل عناصر بجهاز الأمن السوداني⁴.

¹ هيومان رايتس ووتش، السودان: استخدام قوة مفرطة ضد الاحتجاجات السلمية، 3 فبراير 2011.

<http://www.hrw.org/ar/news/2011/02/03-3>

² <http://www.sudantribune.net/%D8%B3%D9%84%D8%B7%D8%A7%D8%AA-%D8%A7%D9%84%D8%A7%D9%85%D9%86,422>

انظر مذكرات أسر المعتقلين في:

<http://sudan-forall.org/forum/viewtopic.php?t=5406&sid=b3463aaf367e6e73412dbfc4bc50a24a>

³ هيومان رايتس ووتش، السودان: محتجون يصفون التعذيب على أيدي عناصر ضبط جهاز الأمن.

<http://www.hrw.org/ar/news/2011/03/04-2>

⁴ سودان تريبيون، حركة سودانية تدعو لاحتجاجات في 21 مارس.

وكانت قوات الأمن قد فرقت بالقوة في 20 يناير 2011 مظاهرة، تطالب بالإفراج عن الزعيم المعارض الشيخ حسن الترابي، الذي جرى توقيفه في اليوم السابق، ولمدة 4 شهور بتهمة العمل على تقويض النظام. كما اعتقلت السلطات 10 من أعضاء حزب المؤتمر الشعبي الذين يتزعمه الترابي، حتى أفرج عنهم في مايو.⁵

كما طوقت قوات الأمن في 27 فبراير 2011 مقر المفوضية القومية للانتخابات، ومنعت تنظيم وقفة احتجاجية لقوى المعارضة، التي قدمت إلى المفوضية مذكرة احتجاج تتهم حزب المؤتمر الوطني الحاكم بارتكاب خروقات تمهد لتزوير الانتخابات في ولاية جنوب كردفان.⁶

وفي 9 مارس سحقت الشرطة بوحشية مظاهرة للشباب بالعاصمة، وأقت ببعضهم داخل شاحنات مكشوفة، وانهالوا عليهم ركلا وضربا بالعصي، واحتجزوا عددا من المتظاهرين والمتظاهرات داخل أحد أقسام الشرطة.⁷

وفي 21 مارس اتخذت السلطات إجراءات وقائية لمنع خروج مسيرات دعت إليها حركة شباب من أجل التغيير "شرارة"، وقوبلت المجموعات التي نجحت في الخروج للشارع في ولايات الجزيرة وسنار وبعض أنحاء الخرطوم بالعنف واعتقل، العديد منهم.⁸

وخلال فبراير 2011 فرضت السلطات قيودا على تجمعات احتجاجية للصحفيين، إزاء احتجاز زملاء لهم ووقف وإغلاق بعض الصحف، ومنعتهم من رفع أي لافتات تتضمن مطالبهم، وصودرت كاميرات الصحفيين الذين كانوا يغطون وقفة الاحتجاج.⁹

وفي مايو أحيل خمسة أشخاص إلى المحاكمة بضاحية مايو جنوب الخرطوم، في أعقاب خروجهم في مظاهرة تطالب بإسقاط النظام، ضمت أنصارا لحركة تحرير السودان التي يتزعمها عبد

<http://www.sudantribune.net/%D8%AD%D8%B1%D9%83%D8%A9-%D8%B3%D9%88%D8%AF%D8%A7%D9%86%D9%8A%D8%A9-%D8%AA%D8%AF%D8%B9%D9%88,517>

⁵ المعارضة السودانية تتوعد بإسقاط الحكومة والشرطة تقمع مظاهرة، سودان تريبيون 20 يناير 2011.

<http://www.sudantribune.net/%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%B9%D8%A7%D8%B1%D8%B6%D8%A9,350>

⁶ جريدة الصحافة، الشرطة منعت موكبا لـ "المعارضة والشعبية"، عدد 28 فبراير 2011.

<http://www.alsahafa.sd/details.php?articleid=23087>

⁷ سودان تريبيون، "البوليس السوداني يقتل قيادات معارضة ويقمع مظاهرات ضد النظام"، 10 مارس 2011.

<http://www.sudantribune.net/%D8%A7%D9%84%D8%A8%D9%88%D9%84%D9%8A%D8%B3-%D8%A7%D9%84%D8%B3%D9%88%D8%AF%D8%A7%D9%86%D9%8A,535>

⁸ إفادات ميدانية جمعها الباحث.

⁹ راديو دبتقا: <http://www.radiodabanga.org/ar/node/9534>

الواحد نور، ووجهت إليهم اتهامات بالعمل على تفويض نظام الحكم، ومعارضة السلطات العامة، والإخلال بالسلامة العامة¹⁰.

وخلال شهر ديسمبر لجأت السلطات للقوة المفرطة في تفريق احتجاجات سلمية لطلاب جامعة الخرطوم، وذلك باستخدام الهراوات والغاز المسيل للدموع، تضامنا مع سكان بمنطقة ولاية نهر النيل، تم تهجيرهم لإقامة سد في الولاية. وألقت السلطات القبض على عشرات من الطلاب، كما اقتحمت قوات الأمن أحد المباني المخصصة لمبيت الطلاب في 22 ديسمبر، وانهالت عليهم بالضرب، ثم اقتحمت حرم جامعة الخرطوم في 25 ديسمبر، وأغلقت الجامعة في 29 ديسمبر. ورجحت التقارير أن ما يزيد على 250 شخصا ممن انخرطوا في تظاهرات أو وقفات احتجاجية قد طالتهم إجراءات الاعتقال خلال الفترة من أكتوبر إلى ديسمبر من العام ذاته، وطالت هذه الاعتقالات أيضا مدونين ونشطاء سياسيين، من بينهم المدون على زين العابدين الذي احتجز بصورة انفرادية لمدة ثمانية أيام، وجرى استجوابه حول صلاته بالحركة الشعبية لتحرير السودان الشمالية. كما طالت الاعتقالات عددا من أعضاء حزب المؤتمر الشعبي المعارض، بينهم الأمين العام للحزب إبراهيم السنوسي¹¹.

حصار متزايد للمعارضة السياسية والحريات ولحريات التعبير:

شهد عام 2011 تزايد الانتهاكات التي تستهدف تقييد حرية الرأي والتعبير، وتواصل القمع بحق منتقدي نظام البشير وسياساته.

فخلال شهري يناير وفبراير طوقت أجهزة الأمن مقر صحيفة "الميدان"، واعتقلت كل من يخرج منه، وصادرت أرشيفها، ونسخ الصحيفة المعدة للتوزيع، وأوقفت عددا من الصحفيين والموظفين، وقد جاءت هذه الإجراءات على خلفية تغطية الصحيفة للمظاهرات الشعبية في عدد من المدن السودانية في 30 يناير¹².

¹⁰ السودان تريبيون، محاكمة مؤيديين لرئيس حركة تحرير السودان عبد الواحد نور بالخرطوم، 18 مايو 2011.
<http://www.sudantribune.net/%D9%85%D8%AD%D8%A7%D9%83%D9%85%D8%A9-%D9%85%D8%A4%D9%8A%D8%AF%D9%8A%D9%86,1070>

¹¹ هيومان رايتس ووتش، السودان: يجب وقف العنف ضد المشاركين في الاحتجاجات السلمية.
<http://www.hrw.org/ar/news/2012/01/03>

¹² مراسلون بلا حدود، نظام الخرطوم يقمع أسبوعية تابعة للمعارضة، ويوقف عددا من موظفيها.
<http://www.ahr.i.net/?p=23626>

كما ألقت السلطات القبض على عدد من المرسلين والصحفيين، بينهم حمزة بلول مراسل صحيفة "الشرق القطرية"، وسارة تاج من جريدة "الصحافة"، وعلي حاج الأمين من "أجراس الحرية"، وحسين خوجلي رئيس تحرير جريدة "ألوان"، كما تعرضت للحجب بعض المواقع الإلكترونية التي تدعو إلى التظاهر، وصادر كذلك عدد صحيفتي "الصحافة"، و"أجراس الحرية"¹³.

وقد خضع نحو عشرة صحفيين لتحقيقات جنائية بناء على بلاغات من أجهزة الأمن، إثر إعلان تضامنهم مع الناشطة الحقوقية صفية إسحق، ومطالبتهم بالتحقيق فيما بثته الناشطة عبر شريط فيديو بشأن تعرضها للتعذيب والاعتصاب بعد اعتقالها من قبل عناصر استخباراتية. وكان من بين من خضعوا للاستجواب الصحفي المعروف فيصل صالح من صحيفة "الأخبار"، والكاتب بابكر القراي بـ "أجراس الحرية"، وعبد الله الشيخ رئيس تحرير "أجراس الحرية"، وسعد الدين إبراهيم رئيس تحرير صحيفة "الجريدة"، والصحفيتين أمل هباني وفاطمة غزالي بالصحيفة ذاتها¹⁴.

وقد قضت محكمة جرائم النشر بحبس الصحفية فاطمة غزالي لمدة شهر، بعدما رفضت سداد الغرامة التي قررتها المحكمة كعقوبة بعد إدانتها بتهمة نشر أخبار كاذبة، على خلفية نشر مواد صحفية حول اعتداء رجال الأمن على الناشطة صفية إسحق، ومعاقبة سعد الدين إبراهيم بغرامة مالية مقدارها 1670 دولاراً أمريكياً¹⁵، وبحبس أمل هباني لمدة شهر، بعد رفضها سداد الغرامة التي قررتها المحكمة بحقها¹⁶.

وقد تواصلت إجراءات المصادرة بصورة روتينية لنحو شهرين بحق صحيفة "أجراس الحرية"، حيث منع جهاز الأمن والمخابرات الوطني -دون إبداء أي أسباب- توزيع خمسة أعداد من الصحيفة في الفترة من 6 أبريل حتى 21 يونيو¹⁷. كما جرى منع توزيع عديدين متتاليين في 4 و6 سبتمبر من صحيفة "الميدان" الناطقة بلسان الحزب الشيوعي السوداني¹⁸.

¹³ مراسلون بلا حدود، إجراءات رقابية واعتقالات لصحفيين في ظل الاحتجاجات الاجتماعية، 31 يناير 2011. http://arabia.reporters-sans-frontieres.org/article.php3?id_article=31953

¹⁴ مراسلون بلا حدود، التنكيل بعشرة صحفيين بسبب مقالات تفصح انتهاكات حقوق الإنسان، 18 يونيو 2011. http://arabia.reporters-sans-frontieres.org/article.php3?id_article=32051

¹⁵ السودان: الشبكة العربية تستنكر حبس الصحفية السودانية فاطمة غزالي، بيان صحفي 17 يوليو 2011. <http://www.anhri.net/?p=35409>

¹⁶ السودان: الشبكة العربية تستنكر حبس الصحفية السودانية أمل هباني، بيان صحفي 26 يوليو 2011. http://www.ifex.org/sudan/2011/07/26/habani_jailed/ar/

¹⁷ السودان: استمرار التضييق والملاحقات القضائية ضد حرية الصحافة، الشبكة العربية لمعلومات حقوق الإنسان، في 25 يونيو 2011.

<http://www.anhri.net/?p=34199>

¹⁸ شبكة صحفيون لحقوق الإنسان/جهر، سجل مخز في الاعتداء على حرية الصحافة، 8 سبتمبر 2011.

تجدر الإشارة إلى أن مجلس الصحافة السوداني قد أصدر في التاسع من يوليو قرارا بوقف صدور ست صحف ("أجراس الحرية"، "خرطوم موبنتير"، "جوبا بوست"، "سودان تريبيون"، "أفوكيت"، "ذا ديمقراط")¹⁹، استنادا إلى أن بعض مالكيها وناشريها من أبناء الجنوب، الذي باتوا بمثابة أجناب بعد انفصال الجنوب عن الشمال، ومن ثم يحظر عليهم تملك أو نشر الصحف طبقا للمادة 28 من قانون الصحافة، التي تشترط الجنسية السودانية في مالكي وناشري الصحف.

في 27 سبتمبر أغلقت السلطات السودانية الصحيفة اليومية المستقلة "الجريدة"، وصادرت ممتلكاتها، دون إبداء أسباب. وكانت "الجريدة" قد منعت من الصدور في الفترة من 20-22 أغسطس، كما صودرت نسخها في 4 سبتمبر. كما منعت السلطات صدور صحيفتي "الميدان" و"الصحافة" في الثامن من سبتمبر. وقد جاءت هذه الهجمة في سياق حملة إعلامية حكومية تتهم أحزاب المعارضة والصحف بإقامة علاقات مع ما يعرف باسم الحركة الشعبية لتحرير السودان في الشمال. كما اقترنت هذه الهجمة أيضا بمسعى السلطات السودانية لمنع وسائل الإعلام من نشر إي معلومات حول هذه الحركة، وفرض تعميم إعلامي حول الانتهاكات الواقعة في جنوب كردفان وولاية النيل الأزرق. وقد طالت اعتداءات في هذا السياق مراسل قناة الجزيرة أسامة أحمد، والصحفية تقوى احمد خلال قيامهما بالتغطية الصحفية للتطورات التي تشهدها هذه المناطق²⁰.

وفي 23 أكتوبر صادرت أجهزة الأمن عدد صحيفة "ألوان" بعد الانتهاء من طباعتها²¹.

وقد أحاط الغموض مصير الصحفي الإريتري جمال عثمان حمد رئيس تحرير موقع "الخرطوم"، الذي اعتقل بالخرطوم في 24 أكتوبر، وأودع في مكان مجهول. ويخشى المراقبون احتمالات ترحيله إلى بلده، مما قد يعرضه لصنوف من الاضطهاد، بسبب انتقاداته المتكررة للأوضاع في إريتريا. ويفت النظر أن اعتقاله جاء بعد أقل من أسبوع من زيارة الرئيس الإريتري للسودان،

http://www.sudanyia.net/index.php?option=com_content&view=article&id=1066:2011-09-09-09-08-27&catid=64:2009-01-09-15-49-55&Itemid=135

¹⁹ الشبكة الدولية لتبادل المعلومات حول حرية التعبير (أيفيكس)، "ما بعد الانفصال: الحكومات تسكت الأصوات المختلفة"، 13 يوليو 2011.

http://www.ifex.org/sudan/2011/07/13/post_spl_it_ne_di_a_pr_cbl_ers_/ar/

²⁰ مراسلون بلا حدود، إقبال جريدة وتعليق صحفي ومصادرتها والاعتداء على صحفيين: نحو إلغاء حرية الصحافة، بيان صادر في 29 سبتمبر 2011.

<http://www.sahafi.jo/fil%26e7d334f2ec97e737e6f87d517cb98e7756bc7.ht rh>

²¹ اتهام السلطات السودانية بوقف صحيفة "ألوان" ومصادرة ممتلكاتها، 13 يناير 2012.

http://www.bbc.co.uk/arabic/middleeast/2012/01/120113_sudan_censorship_alwan.shtml

وترحيل 300 إريتري من السودان إلى بلدهم، دون أن يتسنى للمفوضية العليا لشئون اللاجئين في الأمم المتحدة النظر في قضاياهم²².

من ناحية أخرى، أفرجت السلطات في أغسطس عن الصحفي بجريدة "الصحافة" جعفر السبكي، وذلك بعد نحو 10 أشهر من اعتقاله بتهمة التخابر والكرهية ضد الدولة، بسبب إرساله مواد صحفية إلى إذاعة راديو "دينفا"، التي تبث من هولندا.²³

كما أفرجت أيضا في أغسطس عن الصحفي المعروف أبو ذر علي الأمين نائب رئيس تحرير صحيفة "صوت الشعب"، الذي ظل معتقلا منذ مايو 2010، وحكم عليه بالسجن 5 سنوات بتهمة "التجسس"، و"التحريض ضد الحكومة"، و"تقويض النظام الدستوري"، و"إثارة الكراهية بين الطوائف". ومع أن المحكمة العليا قد خفضت في مايو 2011 عقوبته إلى عام واحد، إلا أنه لم يطلق سراحه بعد انقضاء فترة العقوبة، حيث استبقت أجهزة الأمن موعد الإفراج بتقديم بلاغات جديدة ضده، تزعم اعتدائه على أحد العناصر الأمنية أثناء اعتقاله، بينما لم يجر أي تحقيق في وقائع التعذيب التي تعرض لها أبو ذر عند اعتقاله، واكتفت السلطات بنفي مزاعم التعذيب في حينها²⁴.

وفي غضون ذلك استهدفت السلطات أيضا معارضيها من الحزبيين وغيرهم، إذ اعتقلت السلطات في الأسابيع الثلاثة الأولى من سبتمبر ما يزيد على 500 شخص محسوبين على المعارضة، ومن يرجح مناصرتهم للحركة الشعبية لتحرير السودان الشمالية. واستمر احتجاز العديد منهم لبضعة أيام قبل إخلاء سبيلهم، ولكن بعد توقيعهم على وثائق تفيد تخليهم عن انتماءاتهم الحزبية. وجرى إغلاق عدد من مقار الحركة في مختلف مدن السودان، بما في ذلك دارفور. جدير بالذكر أن السلطات كان قد أعلنت في يوليو حظر 17 حزبا سياسيا، بينها الحركة الشعبية لتحرير السودان

²² مراسلون بلا حدود، خطورة الترحيل الجبري لصحفي بعد عشرة أيام على طرد 300 من الرعايا الإريتريين.
http://www.ifex.org/sudan/2011/10/27/hamad_incommunicado/ar/

²³ جريدة "الصحافة"، "إنفاذا لتوجهات البشير، السبكي حر"، 29 أغسطس 2011.
<http://www.alsahafa.sd/details.php?articleid=33318>

²⁴ بعد تنكيل وتعذيب، إطلاق سراح الصحفي أبو ذر علي الأمين بالضمان الشخصي، 23 أغسطس 2011.
<http://www.hurriyatsudan.com/?p=33358>

وانظر أيضا: مراسلون بلا حدود، أبو ذر علي الأمين قد يواجه عقوبة السجن المؤبد وحتى الإعدام قبل أسبوعين من الإفراج عنه، 30 يونيو 2011.

http://arabia.reporters-sans-frontieres.org/article.php3?id_article=32060

الشمالية، انطلاقاً من ارتباط هذه الأحزاب -بحسب السلطات- بكيانات أجنبية، في إشارة إلى جنوب السودان، الذي بات دولة مستقلة²⁵.

وفي 13 أكتوبر احتُجز فاروق أبو عيسى رئيس تحالف قوى المعارضة، في أحد مقار الأمن السياسي بالخرطوم قبل إطلاق سراحه²⁶.

تواصل جرائم التعذيب وإساءة معاملة السجناء والمحتجزين:

ظلت التقارير تؤكد تواصل أشكال قاسية من التعذيب والاعتداء الجنسي بحق مَنْ جرى احتجازهم من قبل جهاز الأمن الوطني. حيث تعرض الطلاب والشباب ممن اعتقلوا خلال الاحتجاجات التي انطلقت في يناير وفبراير 2011 لأشكال قاسية من الضرب والصعق الكهربائي والحرمان من النوم، وأشكال أخرى من الاعتداءات الجسدية والنفسية بلغت حد التهديد بالقتل والاعتصاب. وبحسب المعتقل يوسف المهدي، فقد تم تعصيب عينيه، وأجبر على الجلوس على ركبتيه في مواجهة جدار، وتعرض لضرب مبرح بالسيخ والهراوات والسياط، كما سمع صرخات ألم مبرح صادرة عن معتقلين آخرين في المبنى الذي احتجز فيه، وأشار إلى أن بعض المعتقلين معه كانوا يزحفون عاجزين عن المشي من جراء الاعتداءات التي تعرضوا لها. وبحسب الطالب محمد عثمان الذي اعتقل في 14 فبراير 2011، فقد تم تعصيب عينيه، وخضع للاستجواب والضرب على أجزاء مختلفة من جسده بالعصي وخراطيم المياه، وأجبر على الوقوف طيلة الليل²⁷.

ويمارس العنف الجنسي بحق الناشطات ممن يجري احتجازهن، وقد تجسد ذلك بصورة صارخة في حالة الناشطة صفية إسحق، التي قامت عناصر أمنية باقتيادها في 13 فبراير 2011 إلى مقر جهاز الأمن الوطني، حيث تم استجوابها حول انتمائها السياسي، ثم ضربها حتى أغمي عليها، ليتم بعد ذلك اغتصابها. كما ذكرت عضوات في حزب المؤتمر الشعبي أنهن تعرضن لمضايقات جنسية من جانب مسئولين في جهاز الأمن الوطني، وذلك خلال تجمع سلمي لهن في 16 فبراير

²⁵السودان: القمع السياسي يشتد، يجب الإفراج عن المحتجزين وحماية حرية التعبير، بيان صادر عن هيومان رايتس ووتش في 21 سبتمبر 2011.

<http://www.hrw.org/node/101879>

²⁶ إطلاق سراح أبو عيسى، صحيفة سودانيل الإلكترونية 2011/10/13 www.sudanile.com

²⁷ هيومان رايتس ووتش، السودان: محتجون يصفون التعذيب على أيدي عناصر ضباط جهاز الأمن، 4 مارس 2011.

<http://www.hrw.org/ar/news/2011/03/04-2>

2011. وأفادت ناشطات أخريات جرى اعتقالهن بتعرضهن للضرب وإساءات شملت وصفهن بالعاشرات²⁸.

مدافعو حقوق الإنسان رهن الحصار المتواصل:

تواصلت الاعتداءات على منظمات حقوق الإنسان ومؤسسات المجتمع المدني الأخرى، وتواصل استهداف مدافعي حقوق الإنسان بالملاحقات القضائية والتحقيقات على خلفية نشاطهم الحقوقي.

وقد ظل سبعة مدافعين عن حقوق الإنسان رهن الاعتقال لنحو عام، وذلك إثر اعتقالهم في شهري أكتوبر ونوفمبر 2010، بعد بثهم مواد تتعلق بحقوق الإنسان من خلال راديو "دينفا". ووجهت إليهم اتهامات في يونيو 2011 بالتآمر ضد الدولة والتجسس. وفي الرابع من ديسمبر أسقطت الاتهامات بشأن أربعة منهم، وهم زكريا يعقوب، عبد الرحمن القاسم، وخالد إسحق، وآدم النور، فيما خففت الاتهامات بشأن الآخرين؛ وهم عبد الرحمن آدم، وجعفر إبراهيم، وكوثر عبد الحق، الذين وجهت إليهم اتهامات بتكدير الأمن العام ونشر الأكاذيب، الأمر الذي قد يفضي إلى معاقبتهم بالسجن لمدد قد تصل لثلاث سنوات، إذا ما أدينوا قضائياً بهذه التهم²⁹.

وقد اختطف مجموعة مسلحة من جهاز الأمن الوطني في 6 مايو الناشطة الاجتماعية حواء عبد الله من معسكر أبو شوك للنازحين لشمال دارفور، وقالت صحف حكومية إن الناشطة العضو في البعثة المشتركة للأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي لحفظ السلام، تنشر المسيحية وسط الأطفال بمعسكرات النازحين³⁰.

وقد ظل الناشط الحقوقي بشري قمر رهن الاحتجاز حتى نهاية العام، منذ احتجازه بكادوقلي في 25 يونيو وإيداعه سجن كوبر³¹. وقد سبق لبشرى العمل مع منظمة "سودو" في نيالا، قبل أن يؤسس منظمة حقوق الإنسان والتنمية في منطقة جبال النوبة.

²⁸ المرجع السابق.

²⁹ الخط الأمامي، المؤسسة العالمية للدفاع عن مدافعي حقوق الإنسان، "السودان: تبرة أربعة مدافعين عن حقوق الإنسان وخفض الاتهامات الموجهة إلى ثلاثة آخرين"، 20 ديسمبر 2011.

<http://www.frontlinedefenders.org/node/16931>

³⁰ هيومان رايتس ووتش، السودان: أطلقوا سراح الناشطة الاجتماعية حواء عبد الله، 11 مايو 2011.

<http://www.hrw.org/ar/news/2011/05/11-4>

³¹ السودان: يجب وقف العنف ضد المشاركين في الاحتجاجات السلمية، مرجع سبق ذكره.

وكانت السلطات قد قامت بتوقيف عدد من المدافعين عن حقوق الإنسان، رداً على الاعتصام السلمي الذي دعت إليه مبادرة "لا لقهر النساء"، التي انطلقت في اليوم العالمي للمرأة، احتجاجاً على تقاعس السلطات في إجراء تحقيق في اغتصاب صافية إسحق الناشطة بحركة "قرفنا"، على يد الأجهزة الأمنية³². يذكر أن عدداً من الكتاب والصحفيين والنشطاء والحقوقيين تعرضوا للتحقيق والاحتجاز والملاحقات القضائية، على خلفية تضامنهم مع صافية إسحق. ومن بين النشطاء الحقوقيين الذين ترددت أنباء حول استدعائهم للتحقيق: الباقر العفيف، وعبد المنعم الجاك، وعمر القراري بمركز الخاتم عدلان³³.

اتساع نطاق النزاعات المسلحة وتزايد انتهاكات القانون الدولي الإنساني:

برغم الإعلان رسمياً عن استقلال جنوب السودان في 9 يوليو، لكن وضع أساس متين لعلاقات بناءة بين الشمال والجنوب، يظل يتهدده مشكلات ترسيم الحدود بين البلدين، وإيجاد حل دائم لمسألة حدود منطقة أبيي المتنازع عليها، بالإضافة إلى الاتفاق على مجموعة من الترتيبات المستقبلية المتعلقة بشكل خاص بمسائل المواطنة والجنسية واقتسام العائدات النفطية³⁴. ونتيجة لتعثر المفاوضات بين الجانبين حول هذه القضايا، فإن حدة التوترات والصراعات المسلحة تزداد في المناطق الحدودية الحساسة.

وقد شنت قوات الخرطوم المسلحة هجوماً جويًا وأرضيًا على منطقة أبيي في مايو، استمر لأكثر من ثلاثة أسابيع، وأدى إلى تشريد آلاف الأشخاص، وصاحبه أعمال نهب وحرق. جاءت هذه العمليات رداً على هجمات القوات الجنوبية، الأمر الذي يعكس مسعى كلا الطرفين لتأكيد سيطرتهم بالقوة على منطقة أبيي³⁵.

³² جريدة حريات، 8 مارس 2011.

³³ جريدة حريات، حوار حريات مع البطلة صافية إسحق، 28 مايو 2011.

<http://www.hurriyatsudan.com/?p=24465>

³⁴ جنوب السودان: العمل الشاق يبدأ الآن.

<http://www.crisisgroup.org/en/regions/africa/horn-of-africa/sudan/op-eds/Real-Work-Begins-Now-Arabic-Zach.aspx>

³⁵ السودان وحسابات أبيي.

<http://www.crisisgroup.org/en/regions/africa/horn-of-africa/south-sudan/arabic-vertin-abyei-is-burning.aspx>

في 20 مايو وقعت الحكومة السودانية ممثلة في المؤتمر الوطني، والحركة الشعبية - التي باتت الحزب الحاكم في جنوب السودان - اتفاقا انتقاليا لترتيبات أمنية وإدارية للمنطقة. ويقضي الاتفاق الذي تم توقيعه في أديس أبابا بانسحاب القوات السودانية من منطقة أبيي، ونشر قوات حفظ سلام إثيوبية. وقد صادق مجلس الأمن على نشر القوات الإثيوبية تحت أحكام الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة، ورغم إتمام نشر القوات الإثيوبية فإن القوات السودانية لم تتسحب من المنطقة حتى إعداد هذا التقرير³⁶.

وبعد أسابيع قليلة من بسط السيطرة العسكرية لحكومة الخرطوم على أبيي، باتت المناطق الواقعة جنوب كردفان مسرحا لانتهاكات واسعة النطاق من قبل القوات المسلحة السودانية. وقد بدأ النزاع في هذه المنطقة بين قوات الحكومة السودانية والجيش الشعبي لتحرير السودان في الخامس من يونيو. وسجلت التقارير قصف القوات السودانية لمناطق يقطنها مدنيون، كما نهبت منازل وكنائس، وسجلت التقارير أيضا عمليات قتل خارج نطاق القانون، استهدفت المدنيين لمجرد الاشتباه في ارتباطهم بالحركة الشعبية لتحرير السودان. وقعت هذه الأعمال خلال حملة تفتيش على المنازل في مدينة كادوقلي من قبل جنود وأفراد ميليشيات متعاونة مع حكومة الخرطوم. وأفاد رجال دين أن الجنود وعناصر الميليشيات قد نهبوا الممتلكات داخل أربع كنائس، فضلا عن المجلس السوداني للكنائس في كادوقلي، وأكد شهود عيان لمنظمات حقوقية ارتكاب جنود الحكومة السودانية لجرائم اغتصاب.

وقد أجبرت أعمال القصف شبه اليومي آلاف المدنيين على الفرار، ليرتفع عدد النازحين في غضون بضعة أسابيع لأكثر من 150 ألف نازح. ومع ذلك فإن معسكرات النازحين لم تسلم بدورها من القصف. وأدى القصف إلى مصرع عشرات من المدنيين معظمهم من النساء والأطفال. وقد منعت الحكومة السودانية دخول المساعدات الإنسانية إلى مناطق عديدة جنوب كردفان، وأعلن الرئيس السوداني في 23 أغسطس عدم السماح لأي هيئات أجنبية بالدخول إلى ولاية كردفان³⁷.

³⁶ مركز أنباء الأمم المتحدة، مجلس الأمن يشكل قوة أمنية لحفظ السلام في منطقة أبيي في السودان، 27 يونيو 2011. <http://www.un.org/arabic/news/fullstorynews.asp?newsID=15180>

³⁷ لمزيد من التفاصيل حول الانتهاكات الواقعة في جنوب كردفان، انظر: - السودان: المدنيون في جنوب كردفان يتحدثون عن أهوال القصف الجوي، تقرير مشترك للعفو الدولية ومنظمة هيومان رايتس ووتش، 30 أغسطس 2011.

<http://www.hrw.org/ar/news/2011/08/30>

-هيومان رايتس ووتش، "الأمم المتحدة/السودان: جنوب كردفان في حاجة إلى مراقبين دوليين"، 27 يوليو 2011.

من ناحية أخرى شهد إقليم دارفور المزيد من الانتهاكات الخطيرة؛ فخلال الشهر الستة الأولى من العام، أفضى تزايد الهجمات التي تشنها الحكومة على المناطق المأهولة في دارفور -بما في ذلك القصف الجوي- إلى مقتل عشرات المدنيين، وتدمير المناطق التي استهدفها القصف، ونزوح نحو 70 ألف شخص غالبيتهم من المناطق التي يقطنها الزغاوة والفور. وأوضحت التقارير أنه من الصعوبة الوقوف على أبعاد المعاناة الإنسانية لسكان الإقليم، في ظل القيود التي تفرضها الحكومة السودانية على الدخول إلى أغلب مناطق دارفور، بما في ذلك قوات حفظ السلام أو منظمات الإغاثة الإنسانية³⁸.

<http://www.hrw.org/ar/news/2011/07/27>

³⁸ هيومان رايتس ووتش، السودان: ازدياد الانتهاكات في دارفور مع اقتراب انفصال الجنوب، 6 يونيو 2011.

<http://www.hrw.org/ar/news/2011/06/06>